

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



١٧.

٧

١

مجلس الأمة

٦٨٩ - ٥/٥/١١

التاريخ: ٢٣ محرم ١٤١٤ هـ

الموافق: ١٣ يوليو ١٩٩٣ م

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ، ، ،

نتقدم إلى سيادتكم بالاقتراح بقانون بأفادة مادتين إلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن الاندية وجمعيات النفع العام ، مشفوعاً بمذكرة الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر . مع إعطائه صفة الاستعجال .

وتظفروا بقبول فائق الاحترام

مقدمو الاقتراح

عبد العزيز يوسف العدساني

أحمد عبد العزيز السعدون

أحمد يعقوب باقر

أحمد محمد النصار

أحمد خالد الكليبي

يحيى كاظم لطيف ، مهندس ، و ،
مكي عاصي ، عازف ، و ،
مكي عاصي ، مهندس ، و ،
مكي عاصي ، صيدلاني ، و ،

مكي

٩٣١٧١١٥

دوسي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مجلس الأمة

اقتراح بقانون

بإضافة مادتين إلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢م

في شأن الأندية وجمعيات النفع العام

- بعد الاطلاع على الدستور ،

- وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢م في شأن الأندية وجمعيات النفع العام والقوانين المعدلة له ،

- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠م بإصدار القان

المدني ،

- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا على

وأصدرناه .

((مادة أولى))

تفاف إلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢م المشار إليه مادتين جديدين برقمي " ٣٢ مكرراً و ٣٢ مكرراً / ١ " نصهما كالتالي:-

<< مادة ٣٢ مكررا >> :-

استثناء من أحكام المواد السابقة ، يجوز إنشاء مبرات خاصة للا

الكويتية .

ويقصد بهذه المبرات المنشآت التي تؤسسها هذه الأسر بتخمين أو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مجلس الأمة

مدة غير محددة لعمل من أعمال البر أو النفع العام دون قصد إلى تحلي
ربح مادي .

وتعتبر أسره كويتيه في تطبيق أحكام هذه المادة كل مجموعة من الأسر
تجمعها روابط اجتماعية وان تعددت هذه الأسر.

<< مادة ٣٢ مكررا / ١ >>:-

يكون تأسيس المبره الخامسة بسنداً رسمي.

ويعتبر هذا السنداً نظاماً أساسياً للمبره ، ويجب أن يشتمل على
البيانات التالية :-

- أ- اسم المبره ومركز ادارتها .
- بـ- اسماء المؤسسين .
- جـ- الأراضي التي أنشئت من أجل تحقيقها .
- دـ- بيان الأموال المخصمه لأراضها .
- هـ- كيفية ادارتها ومن يمثلها أمام الغير والقضاء .
- وـ- البيانات الأخرى التي يرى المؤسرون النص عليها .

وتثبت الشخصية الاعتبارية للمبره بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير
الشؤون الاجتماعية والعمل ، ويتضمن اعتماد نظامها الأساسي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مجلس الأمة

((مادة ثانية))

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

جابر الأحمد المباح

رئيس مجلس الوزراء

سعد العبد الله السالم المباح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مجلس الأمة

مذكرة ايفاحية

لإقتراح بقانون بإضافة مادتين إلى القانون رقم
٢٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن الاندية وجمعيات النفع العام

ترغب الكثير من الأسر الكويتية من أهل البر والخير في رصد جانب من أموالهم لتأسيس مبرات خيرية لأعمال البر والخير والتكافل الاجتماعي أو النفع العام دون قصد إلى تحقيق ربح مادي ، وتلبية لهذه الرغبة فقد صدرت مراسيم بالاعتراف بالشخصية الاعتبارية لبعض المبرات والمؤسسات الخيرية التي تقوم على تخصيص أموال معينة لأغراض البر ووجوه الخير التي وردت في نظامها الأساسي ، إلا أن الحاجة قد اقتفت ألان وضع قواعد عامة بتنظيم المبرات الخيرية التي تنشئها الأسر الكويتية على أساس غير ربحية وتبين شروط تأسيسها والضوابط الكفيلة بحسن ادارتها ، وضمان استمرارها في نشاطها وأداء رسالتها وفقا للاهداف التي أقيمت من أجلها ، وأصبح من الفروري إصدار قانون يتضمن هذه القواعد بما يكفل أقامة هذه المنشآت على قواعد مستقرة تكفل تحقيق الأغراض التي قامت على خدمتها .

وتحليقا لهذا الغرض أعد مشروع القانون المرافق بإضافة مادتين إلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن الاندية وجمعيات النفع العام برقمي ٣٢ و ٣٣ مكررا / ١ ، وقد بينت المادة ٣٣ مكررا المقصد بهذه المبرات الخيرية التي تنشئها الأسر الكويتية وأبرزت الغرض الذي تقصد إلى تحقيقه وأوجبت أن يكون لعمل من أعمال البر أو النفع العام وأن لا ينطوي على قصد تحقيق الربح المادي ، كما تضمنت هذه المادة النص

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مجلس الأمة

على أن تعتبر أسرة كويتية في تطبيق أحكام هذه المادة كل مجموعة من الأسر مهما تعددت ما دامت تجمع بينها روابط اجتماعية وتوافق في الهدف للسعى تطوعاً في عمل الخير دون مقابل إلا ببتغاء مرضاه الله.

وأوجبت المادة ٣٢ مكرراً / ١ أن يكون تأسيس المبرة الخيرية بسند رسمي يتضمن البيانات التي حدتها هذه المادة ، واجازت للمؤسسين إضافة أي بيانات أخرى يرون إضافتها ، كما نصت هذه المادة على أن تثبت الشخصية الاعتبارية للمبرة بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير الشئون الاجتماعية والعمل ويتضمن اعتماد نظامها الأساسي.